

أيام قليلة وينقش الضباب



12 سبتمبر 2019 - 10:07

عبد المجيد سويلم

حادثة إطلاق الصواريخ من قطاع غزة أثناء إلقاء ننتياهو لخطابه في مدينة أسدود، ومغادرة ننتياهو للمكان و«الفرار» من المدينة على وجه السرعة، استحوذت على اهتمام وسائل الإعلام، وأيضاً القوى السياسية كلها في إسرائيل وفلسطين، وحتى في العالم كله.

وألقت الحادثة بظلال كثيرة على المشهد الانتخابي، وعلى الكثير من تعقيدات الوضع في القطاع.

فبالرغم من عدم «تأكيد» الجهة التي قامت بالقصف، إلا أن حركة «حماس» ليست «بكل تأكيد» هي الجهة التي قامت بذلك.

أبلغت «حماس» الوسيط المصري بصورة جلية أنها ليست مسؤولة عن هذه الصواريخ، ووصلت الأمور عند الدكتور الزهار إلى اتهام علني لـ «سلطة رام الله» وسعيها لإفشال...!! التهدة.

وبما أن إطلاق تلك الصواريخ هو «مؤامرة» لإفشال التهدة، فهذا يعني على الأقل أن حركة «حماس» قد بدأت بالفعل تفقد السيطرة الأمنية على القطاع، وأن لا أمل مطلقاً في «ثبات» التهدة، وأن المراهنة عليها لم يعد لها من رصيد حقيقي.

وبات ممكناً بالفعل أن يتم جرّ القطاع إلى حروب متتالية، وإلى تقلبات مباحة في هذه «التهدة» وليس على وقع مصالح وتوجهات حركة «حماس» بكل تأكيد.

ومن بين هذه الظلال الكثيرة، أيضاً، أن ننتياهو نفسه لم يعد قادراً على التحكم الفعلي بمعادلة التهدة مقابل الهدوء، ولا بمعادلة التهدة مقابل «تخفيف الحصار»، ولا حتى بمعادلة تجنّب الحرب.

والحقيقة أن ننتياهو وكل القوى السياسية الفاعلة في الخارطة السياسية الصهيونية من يمينها ووسطها ويسارها باتوا على نفس الدرجة من فقدان التحكم، ومن الوصول إلى قرارات حاسمة حول مستقبل العلاقة مع القطاع.

هذا كله على المدى المباشر.

أما في المدى المنظور، وبعد انتصاح نتائج الانتخابات الإسرائيلية، وتحديد هوية الحكومة القادمة، فقد أصبح مرجحاً للغاية أن يتم حسم هذه العلاقة باتجاه يُفضي إلى «حل» جذري ونهائي.

لكن حادثة إطلاق الصواريخ لها ظلال أكبر وأهم.

فقد «نطق» ننتياهو بالمكون الذي ستتضمنه وثيقة «صفقة القرن».

لم يعد الآن من شك أن الإدارة الأميركية موافقة على ضم المستوطنات (الكبيرة على أقل تقدير)، وعلى فرض السيطرة على غور الأردن بما في ذلك البحر الميت كاملاً. أما أقصى ما يمكن أن يذهب إليه الموقف الأميركي هو اعتبار الأغوار كاملة منطقة للسيطرة الأمنية وليس لفرض «السيادة» الإسرائيلية عليها وتطبيق القوانين الإسرائيلية فيها. أما نتياهو فهو «عازم» على فرض «السيادة» على هذه المنطقة، وهو بالفعل يعرف حدود الموقف الأميركي، ويعرف «الخبايا» الكامنة في الصفقة الأميركية. أجلت الإدارة الأميركية الإعلان عن مشروعها «للحل» مزارت ومزارت، بانتظار رؤية الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وعمّا ستسفر عنه الانتخابات الإسرائيلية، لأن الإدارة الأميركية ليست متيقنة من نجاح نتياهو بالرغم من عملها الدؤوب على ذلك، وهي تخشى من أن سقوطه سيؤدي إلى زعزعة هذا المشروع بالكامل، وهي مترددة في تحديد مفهوم «الضم»، ومفهوم فرض «السيادة» الأمنية، و«السيادة» الكاملة.

ولذلك فإن الإدارة الأميركية في حال سقوط نتياهو ستعدل على المشروع، وسيكون «التعديل» في هذين المفهومين تحديداً. أما في حال ان أعيد انتخابه وتوليه لحكومة مستقرة فإن هذا التعديل لن يكون إلا في الصياغات الشكلية.

ولكن وبما أن نتياهو يواجه صعوبات كبيرة في النجاح فإن الإدارة الأميركية مضطرة لانتظار النتائج.

إذا كان ما تناقلته وسائل الإعلام عن خطاب نتياهو دقيقاً فإنه (أي نتياهو) أشار بصورة «عابرة» إلى كلمة الحدود، وتحدث عن «حدودنا» في سياق هذا الخطاب. أغلب الظن هنا هو أن الإدارة الأميركية قد طلبت منه ذلك، وأنها أرادت أن يأتي نتياهو في خطابه لكي تحسم الإدارة الأميركية الأمر باتجاه «ضم» الكتل الكبيرة وسيادة أمنية على الأغوار، وترك باقي الضفة و(غزة) للمفاوضات بما في ذلك حدود للصلاحيات الفلسطينية المقيدة في بعض أحياء القدس الشرقية. أي أن الإدارة الأميركية «أجازت» الضم للكتل الكبيرة، و«أجازت» فرض السيادة الأمنية على منطقة الأغوار، وهي «تأمل» أن تحدد إسرائيل حدودها كدولة بعد أن يتم التوافق على الصلاحيات الفلسطينية في بعض أحياء القدس الشرقية.

لهذا كله ما هي إلا أيام قليلة وتتجلي الأمور، وينقش الضباب. الالفت أن نتياهو قد حدد سلفاً بأن الخطة الأميركية ستعلن هذه المرة بعد نتائج الانتخابات الإسرائيلية مباشرة، إلى درجة أنه تحدث عن اليوم التالي لهذه الانتخابات.

ردود الفعل الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية على «تقوّهات» نتياهو حول «السيادة» الإسرائيلية على الأغوار لم تكن في مصلحته، ولم تكن في مصلحة كل الداعين إلى فرض هذه السيادة.

وحتى الإدارة الأميركية الآن ستجد نفسها أكثر عزلة مما كانت عليها عزلتها حتى الآن، إن هي تبنت ما ذهب إليه نتياهو، لكنها لن «تراجع» عن الموافقة على «ضم» الكتل الكبيرة تحت مبرر «الفصل ما بين السكان»، وعدم الاحتكاك، وتأمين حل يتضمن مفهوم الحدود، ولكنه لا يتضمن مفهوم السيادة ومفهوم الصلاحيات ومفهوم الدولة الفلسطينية، ولكنه يتضمن حكماً ذاتياً بصلاحيات «دولة» منقوصة السيادة.

وحول هذه القضايا الأخيرة من المفترض أن تتور المفاوضات...!!! ولهذا فإنها ليست أكثر من أيام وسنكتشف كم أن هذه الإدارة متورطة بالمفاهيم الصهيونية التوسعية والعدوانية، وكم هي غارقة في عوالم منقرضة لم يعد لها من وجود سوى عند بقايا مهووسي الأيديولوجيات العابرة والعنصريات المتناثرة هنا وهناك.

لا يملك ترامب من يُقنعه بخطه البهلوانية لـ «السلام» في الشرق الأوسط، ولا يملك نتياهو سوى عجرفة القوة والتهديد بها لاصطياد أصوات اليمين في إسرائيل.

وفي ظل غياب العرب، وشرذمة الفلسطينيين، وعجز المجتمع الدولي عن الردع يستطيع نتياهو أن يتبجح، وأن يشتري ويبيع، وأن يُعلن نهائياً عن موت السلام في هذا الإقليم كله، وعن حروب وحروب ستمتد لعشرات السنين القادمة.

ويستطيع ترامب أن يُغدق على صديقه نتياهو وعلى كل أترابه في إسرائيل المنح والهدايا والجوائز على حساب الحقوق الفلسطينية ومن لحم ودم الشعب الفلسطيني، لكن ترامب ونتياهو معاً لا يملكان القدرة على فرض أي شيء حقيقي من شأنه التحول إلى واقع مقبول وإلى تعايش من أي نوع كان، وكل ما يملكانه معاً هو وضع هذا الإقليم على فوهة النار فقط.

من سوء حظ إسرائيل وصديقتها ترامب أن النار ستأتي على الجميع وعليهما معاً قبل الآخرين.

نصف مجنون واحد كان يكفي لإعادة إشعال هذه المنطقة، فكيف سيكون عليه الحال وأننا أمام دسنة من هؤلاء.